



دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الفقه والدراسات الاسلامية : اثر التوبة فى اسقاط العقوبات المقررة
المصدر:	هدي الإسلام
الناشر:	وزارة الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية
المؤلف الرئيسي:	الكبيسي، أحمد عبيد
المجلد/العدد:	مج 16, ع 10
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1972
الشهر:	نوفمبر / شوال
الصفحات:	964 - 973
رقم MD:	413306
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	الادلة الشرعية ، التوبة ، الفقه الاسلامى ، الفقهاء المسلمون ، الاحكام الشرعية ، المذاهب الفقهية ، الاختلافات الفقهية ، العقوبات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/413306

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة. هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الفقه والدراسات الإسلامية

التوبة في إسقاط العقوبات المقررة

بقلم الدكتور

أحمد عميد الكبيسي

مدرس الشريعة الإسلامية بكلتي
الحقوق والآداب - جامعة بغداد

ولكن هل ينطبق هذا المعنى على جرائم الحدود التي يكون حق الله فيها غالباً وهي السرقة والزنا والخمر والحراة بحيث اذا تاب السارق مثلاً غفر الله جرمه ، فيترتب على ذلك - حينئذ - سقوط الحد عنه ، ام ان الحد هنا لا يسقط بالتوبة ، فيلزم من ذلك : وجوب اقامته عليه سواء تاب أو لم يتب ؟

وقبل أن نجيب عن هذا السؤال، نقول : ان الفقهاء أجمعوا على أن التوبة بعد توقيع العقوبة مناط العفو والمفطرة ، لما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « اذا تاب السارق سبقتة يسه إلى الجنة ، وان لم يتب : سبقتة يسه إلى النار » .

التوبة : لغة : الرجوع . يقال : تاب وتاب اذا رجع(١) . اما في الاصطلاح : فهي الرجوع عن المصيبة . وعرفها الامام الفزالي - رحمه الله - بانها(٢) : ندم يورث عزمًا وقصدًا في ارادة الترك . وتحقق التوبة من التائب اذا علم انه يأتي فعلاً محرماً ، ثم ندم على فعله ، وتوفر عنده القصد المتعلق بالترك في الحال والاستقبال، والتلافي للماضي(٣) ، وعلى هذا فان الندم ، والعزم : هما ركنا التوبة(٤) . ولا تتحقق بدونهما . وقد وعد الله - سبحانه وآمالى - التائبين بالعفو والمغفرة بقوله(٥) : « الا من تاب وعمل صالحاً ، فاولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات ، وكان الله غفوراً رحيماً » .

(٢) انظر : احياء علوم الدين ٢٠/٤ .
(٤) انظر قواعد الاحكام ٣٩/٢ .

(١) انظر : القاموس المحيط ٤٠/١ .
(٣) انظر : احياء علوم الدين ٣/٤ .
(٥) سورة الفرقان آية ٧٠ .

ولانه - عليه الصلاة والسلام - كان يستتيب المقتوعين بالسرقة ، تحفيقا لهذا المعنى كما في حديث أبي امية المخزومي - عند احمد والنسائي وابي داود - قال (٦) : اتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بلص قد اعترف اعترافا ، ولم يوجد معه متاع . فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « ما اخالك سرقت ؟ » قال : بلى ، فاعاد عليه مرتين أو ثلاثا ، فأمر به أن يقطع ، وحيء به فقال : « استغفر الله وتب اليه » فقال : استغفر الله وآتوب اليه ، فقال : « اللهم تب عليه » ثلاثا .

قبل التنفيذ : فقد اختلف الفقهاء في سقوط الحد بالنبوة على النحو التالي :

الراي الأول : يسقط الحد بالنبوة . والى هذا ذهب الشافعية في أصح القولين عندهم (٨) ، وأحمد - في إحدى الروايتين عنه (٩) - وبه قال عطاء .

الأدلة : استدلل هؤلاء على سقوط الحد بالنبوة ، بما يلي :

أولا : بقوله تعالى : « **واللذان يأتيانها منكم فآذوهما ، فإن تابا ، واصلحا ، فأعرضوا عنها** » .

ووجه الاستدلال بالآية : ان الضمير في « يأتيانها » يعود الى الفاحشة في قوله تعالى : « **والالاتي يأتين الفاحشة من نسائكم** » (١٠) فأوجب الله سبحانه وتعالى الاعراض عن ايداء الزانيين اذا تابا ، وما الايداء في هذا : الا الحد الذي ذكره بقوله : « **الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة** » فلما سقط الحد بالنبوة في جريمة الزنا ، فانه يسقط بالتوبة في جريمة السرقة - أيضا - قياسا عليه (١١) . لانه - سبحانه - يقول في السرقة - أيضا - : « **فمن تاب من بعد ظلمه واصلح ، فسان الله يتوب عليه** » .

ومثل ذلك حديث عائشة - رضي الله عنها - عند البخاري : ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قطع يد امرأة ، قالت عائشة : وكانت تأتي بعد ذلك فارفع حاجتها الى النبي - صلى الله عليه وسلم - فتابت ، وحسنت توبتها .

ووصف التوبة بالحسن يثبت للتائب المذكور فيعود لحالته التي كان عليها قبل أن يسرق كما قال ابن حجر (٧) .

هذا فيما يتعلق بالتوبة بعد تنفيذ العقوبة على السارق والزاني . اما

(٦) قال الخطابي : في اسناد هذا الحديث مقال ١ هـ . انظر : معالم السنن ٣/٢٠١ .

(٨) انظر : شرح المحل على المنهاج ٤/٢٠١ .

(٩) سورة النساء آية ١٥ ، ١٦ .

(٧) انظر : فتح الباري ١٥/١١٨ .

(٩) انظر : المغني ٩/١٣٢ .

(١١) انظر : تفسير القرطبي ٦/١٧٤ .

ثانياً : بقياس السرقة على الحرابة في سقوط الحد بالتوبة قبل القدرة عليه . لأن مجيء قوله تعالى : « فمن تاب » بعد النص على عقوبة السرقة في الآية قبلها : إنما هو بمثابة الاستثناء المذكور في آية الحرابة بقوله تعالى : « إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم » واستقلال الكلام : لا يمنع من أنه استثناء من الحكم وإن كان على غير صيغة الاستثناء . ولأن الاستثناء في آية الحرابة : استثناء من الوجوب ، فوجب حمل جميع الحدود عليه (١٢) .

وقيل في هذا الصدد (١٣) : إن من الأصول المقررة : أنه إذا تعارض نصان في ظاهرهما ، وكانا مقارنين في الزمان ، يكون أحدهما مخصصاً لعموم الآخرة ، وبمقتضى هذه القاعدة ، يكون قوله تعالى : « فمن تاب » مخصصاً لعموم قوله : « فإطعوا أيديهما » .

وقيل - أيضاً (١٤) - : إن سقوط حد الحرابة بالتوبة : يستلزم سقوط حد السرقة بها من باب أولى . لأن الحرابة لا تكون إلا معتمدة على القتال ، فحدها : أشد من حد السرقة . لأن أهل الأموال ، يتمكنون من حفظ أموالهم من السراق ، ولا يتمكن أهل الطريق من التمتع من

قطاع الطريق ، ولا ينسر لولاة الأمور نصرتهم في ذلك المكان ، بخلاف السرقة .

ولأن داعية الفعل من قطاع الطريق أشد واغلظ : فإن القاطع لا يكون جريء القلب ، قوي الجنان ، بخلاف السارق . لذا كانت عقوبة القاطع أشد من عقوبة السارق ، فلما سقط حد القاطع بالتوبة ، كان سقوطها عن السارق بالتوبة : من باب أولى . ثالثاً : بالسنة ، ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام - في حديث معاذ - « هلا تركتموه ، يتوب ، فيتوب الله عليه » .

ومن ذلك - أيضاً - حديث علقمة بن وائل عن أبيه أن امرأة وقع عليها رجل في سواد الصبح - وهي في طريقها إلى المسجد - فاستغاثت برجل ، فمر عليها وفر صاحبها ، ثم مر عليها قوم ذؤوا عدد ، فاستغاثت بهم ، فادركوا الذي استغاثت به ، وسببهم الآخر ، فاتوا النبي - صلى الله عليه وسلم - فأخبرته : أنه وقع عليها ، وأخبره القوم : أنهم ادركوه يشتمد ، فقال : إنما كنت اغتنتها على صاحبها ، فادركني هؤلاء فأخذوني ، قالت : كذب ، هو الذي وقع علي ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « اذهبوا به فارجموه » فقام رجل من الناس ، فقال : لا

(١٢) انظر : تفسير القرطبي ١٧٤/٦ .

(١٣) انظر : فلسفة العقوبة - أبو زهرة - ص ٢٧٥ .

(١٤) انظر : حجة الله البالغة ١٦٣/٢ .

ترجموه وارجموني ، أنا الذي فعلت
بها الفعل ، فاعترف .

فاجتمع ثلاثة عند رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - : الذي وقع
عليها ، والذي أغاثها ، والمرأة .
فقال للمرأة : « أما أنت فقد غفر
الله لك » وقال للذي أغاثها : « قولا
حسنا » فقال عمر : ارجم الذي
اعترف بالزنا . قال رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - : (لا
انه قد تاب الى الله) وزاد ابن عمر في
روايته : « لو تابها أهل يثرب لقبول
منهم » .

وائلة بن الاسقع ، قال : شهدت
مع رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - ذات يوم ، واتاه رجل فقال :
يا رسول الله ، أصبت حدا من
حدود الله تعالى ، فأعرض عنه ، ثم
أتاه الثانية ، فأعرض عنه ، ثم
قالها الثالثة ، فأعرض عنه ، ثم
أقيمت الصلاة : فلما قضى الصلاة
أتى الرابعة ، فقال : أصبت حدا من
حدود الله ، فأقم في حد الله . قال :
« ألم تحسن الطهور - أو الوضوء -
ثم شهدت الصلاة معنا آنفا ؟ اذهب :
فهي كفارتك » وفي رواية : « فإن
الله قد غفر ذنبك ، أو حدك » .

رابعا : **ومن النظر** : ان القطع
في السرقة ، حد خالص لله تعالى ،
فيجب أن يسقط بالتوبة ، كحد
المحاربين ، وهو ما تقتضيه المطابقة
بين الأمر والنهي ، والثواب والعقاب
في كتاب الله وشرعه ، وارتباط
أحدهما بالآخر ، وإذا كان الله لا
يعذب تائبا ، وإن التوبة تجب ما
قبلها : فكذلك التائب عن السرقة ،
ثم إن الله - سبحانه وتعالى - قد
نص على سقوط الحد عن المحاربين
بالتوبة التي وقعت قبل القدرة عليهم
مع عظيم جرمهم ، وذلك تنبيه على
سقوط ما دون الحراية بالتوبة
بالطريق الأولى ، (١٧) .

قال ابن القيم معقبا (١٥) : « أما
سقوط الحد عن المعترف ، فإذا لم
يتسع له نطاق أمير المؤمنين عمر ،
فأحرى أن لا يتسع له نطاق كثير
من الفقهاء ، ولكن اتسع له نطاق
الرؤوف الرحيم ، فقال : « انه قد
تاب » وأبى أن يحده ، ولا ريب أن
الحسنة التي جاء بها من اعترافه
طوعا واختيارا ، خشية من الله
وحده ، وانقاذا لرجل مسلم من
الهلاك ، فزال المرض ، وعاد القلب
الى حالة الصحة . فأين حكم أحسن
من هذا الحكم ، واشد مطابقة للرحمة
والحكمة والعدل ؟ » .

ومن السنة - أيضا - ما أخرجه
أبو داود ، والدارقطني (١٦) ، عن

(١٥) انظر : اعلام الموقعين ٢/٢١ .

(١٦) وأخرج أحمد ومسلم مثله من حديث أبي امامة ، النظر : نيل الاوطار ٧/٢٦٧ .

(١٧) انظر : المهذب ٢/٢٨٥ ، المغني ٩/١٣٢ .

ومن المعقول - أيضا - (١٨) : ان التوبة السريعة : تدل على ان النفس لم تدنس بالرجس ، وقد قال تعالى في تحقيق معنى التوبة (١٩) : « انها التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ، ثم يتوبون من قريب » فان أثر هذه التوبة هو قوله تعالى : « فاولئك يتوب عليهم ، وكان الله عليما حكيما » .

وان النائب يقدم الدليل بتوبته على أنه ارتكب الذنب بجهالة ، لأن الجهالة هنا - على ما ذكره الماوردي (٢٠) - هي غلبة الشهوة مع العلم بأنها سوء ، فتأتي التوبة بعد التنبيه والرجوع ، فتكون مسقط للمحد .

جاء في كتاب حجة الله البالغة ، ما نصه : « ان العاصي المعترف بذنبه : يستحق أن يحتال في درء الحد عنه » .

رأي الامام الشافعي :

قلنا : ان الشافعية - في أصح القولين عندهم - يذهبون الى اسقاط الحد بالتوبة ، ولكن ما هو رأي الامام الشافعي - رحمه الله - في هذه المسألة ؟ الظاهر أنه ليس له - رحمه الله - رأي صريح في ترجيح هذا القول ، أو ذاك . غير ان البيهقي نقل عنه : أنه قال : « يحتمل أن يسقط كل

حق الله بالتوبة » وقال البيهقي : وجزم الشافعي في كتاب الحدود (٢١) .

وعند الرجوع الى ما قاله الامام الشافعي في هذه المسألة ، لاحظنا : انه ذكر ادلة الفريقين دون أن يرجح أحدهما على الآخر ، فيما عدا انه احتفل بادلة القائلين : بان التوبة تسقط الحد ، مما يمكن معه ، أن نستنتج بأنه يرى هذا الرأي . فقد قال - رحمه الله (٢٢) - : « احتمل ان يكون كل حد لله عز وجل ، فتبأ صاحبه - قبل أن يقدر عليه - سقط عنه ، كما احتمل ، حين قال النبي - صلى الله عليه وسلم - في حد الزنا في ماعز : « الا تركتموه » ، ان يكون كذلك عند أهل العلم السارق اذا اعترف بالسرقة والشارب اذا اعترف بالشرب ثم رجع عنه قبل أن يقام عليه الحد : سقط عنه . ومن قال هذا : قال هذا في كل حد لله عز وجل ، فتبأ صاحبه ، قبل أن يقدر عليه ، سقط عنه حد الله في الدنيا ، وأخذ بحقوق الآدميين ، واحتج بالمرتد عن الاسلام ، ثم يرجع الى الاسلام ، فيسقط عنه القتل ، فيبطل القطع عن السارق ، ويلزمه الحال . لأنه اعترف بشيئين : أحدهما ، لله - عز وجل - والآخر ، للآدميين . فأخذناه بما للآدميين ، واسقطنا عنه ما لله - عز وجل - . ولما انتهى الامام الشافعي من ذكر

(١٩) سورة النساء آية ١٧ .

(٢١) انظر : فتح الباري ١١٧/١٥ .

(١٨) انظر : فلسفة العقوبة ص ٢٧٥ .

(٢٠) انظر : الاحكام السلطانية ص ٢٢٥ .

(٢٢) انظر : الام ٥٦/٧ .

أدلة القائلين بسقوط الحد بالتوبة
أوجز رأي القائلين بعدم السقوط
دون أن يذكر لهم دليلا على مذهبهم
فقال : « ومن ذهب الى أن الاستثناء
في المحارب : ليس الا حيث هو ،
جعل الحد على من أتى حد الله قدر
عليه ، وان تقادم » .

وهكذا رأينا : كيف أن الشافعي
- رحمه الله - : استطرد في ذكر
وجهة نظر القائلين بسقوط الحد
بالتوبة ، كما لو كان - هو نفسه -
يرى هذا الرأي .

غير ان الربيع بن سليمان المرادي
يقرر (٢٣) : ان الشافعي لا يقول
بسقوط الحد بالتوبة . فقال :
« قول الشافعي - رحمه الله - ان
الاستثناء لا يكون الا في المحارب ،
الذي اظن انه يذهب اليه » .

وكان يمكن لنا أن نركن الى كلام
الربيع هذا لولا ما جاء فيه من
التصريح ، بانه يظن ذلك .

ولهذا فان كلام الربيع لا يعتبر
دليلا على أن رأي الشافعي في المسألة
هو عدم سقوط الحد بالتوبة

خاصة وان اسلوب الشافعي
- رحمه الله - في كتاب الام ، يتميز ،
في أكثر الاحيان - بانه يسوق المسائل
المختلف فيها ، فيتركها دون ترجيح .
ولا يبقى لنا بعد ذلك الا الاستنباط
وهو ما ذكرنا . وكان من نتيجة

مسلك الامام الشافعي - رحمه الله -
في هذه المسألة ان اختلفت انظار
الشافعية في حكم هذه المسألة .

فمنهم من اختار : ان جميع
الحدود - ما عدا حد القذف - :
تسقط بالتوبة ، ومنهم من اختار :
انه لا يسقط بالتوبة ، الا حد الحرابة
خاصة .

قال الشيرازي (٢٤) : « فاما الحد
الذي لا يختص بالمحاربة ، فينظر
فيه ، فان كان للآدمي - وهو حد
القذف - : لم يسقط بالتوبة . لانه
حق للآدمي ، فلم يسقط بالتوبة
كالقصاص . وان كان لله عز وجل
وهو حد الزنا والسرقة واللواط
وشرب الخمر - ففيه قولان :
احدهما ، انه لا يسقط بالتوبة .
لانه حد لا يختص بالمحاربة ، فلم
يسقط بالتوبة كحد القذف . الثاني :
انه يسقط - وهو الصحيح - والدليل
عليه : قوله عز وجل في الزنا :
« فان تابا واصلحا فاعرضوا عنهما ،
ان الله كان توابا رحيمًا » . وقوله
تعالى في السرقة : « فمن تاب من بعد
ظلمه ، واصلح فان الله يتوب عليه ،
ان الله غفور رحيم » وقوله - صلى
الله عليه وسلم - : « التوبة تجب
ما قبلها » . ولأنه حد خالص لله
تعالى ، فسقط بالتوبة كحد قاطع
الطريق » .

(٢٤) انظر : المهذب ٢/٢٨٥ .

(٢٦) انظر : المحل ١١/١٢٩ .

(٢٣) انظر : الام ٧/٥٦ .

(٢٥) انظر : تبصرة الحكام ٢/٣٥٢ .

قال الجصاص(٢٨): « فان قال قائل : قد قال في السرقة : « فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه ان الله غفور رحيم » ومع ذلك ، فليست توبة السارق مسقطه للحد عنه .

قيل له : لانه لم يستثنهم من جملة من أوجب عليهم الحد ، وانما اخبر : ان الله غفور رحيم لمن تاب منهم ، وفي آية المحاربة : بين استثناء يوجب اخراجهم من الجملة .

رابعا : **بورد قياس المخالفين ،** فقالوا : لا وجه لقياس حد السرقة على حد الحرابة . لان قوله تعالى : « فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح » يصح أن يكون كلاما مبتدئا بنفسه عن تضيئه بغيره ، وكل كلام اكتفى بنفسه : لا يجعل مضمنا بغيره الا بدلالة . وقوله تعالى : « الا الذين تابوا » مفتقر في صحته الى ما قبله . فمن أجل ذلك كان مضمنا بغيره . فلذا لا يصح القياس هنا .

ثم انه قياس مع الفارق . لأن الحرابة : مجامرة بالعصيان والمغالبة . فاذا تابوا قبل القدرة عليهم ، فقد ذهبت المغالبة ، وانقطعت الجريمة . والعقاب في جريمة الحرابة : انما هو على الاستمرار فيها ، وقد انقطع . أما العقوبة في السرقة فهي على أخذ مال الغير ، وقد وقع .

الرأي الثاني : لا يسقط الحد بالتوبة . والى هذا ذهب المالكية(٢٥) ، وأهل الظاهر(٢٦) ، والشافعية - في القول الآخر عندهم - والحنابلة - في الرواية الثانية عنهم .

الأدلة : استدل هؤلاء على مذهبهم في عدم سقوط الحد بالتوبة .

اولا : **من الكتاب ،** بعموم قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » وهو عام في التائبين وغيرهم .

ثانيا : **ومن السنة ،** ان النبي صلى الله عليه وسلم - قطع يد الذي أقر بالسرقة ، وقد جاء تائبا بطلب التطهير باقامة الحد . فقد جاء عمرو بن سمرة الى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا رسول الله ، اني سرقت جملا لبني فلان فطهرني ، فاقام رسول الله الحد عليه ، ولم يسقط بالتوبة .

ثالثا : **ومن القياس(٢٧) :** انه حد لا يختص بالمحاربة ، فلا يقاس عليها ، فلا يسقط بالتوبة . لانه - سبحانه - لما ذكر حد المحاربين ، قال : « الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم » وعطف عليه حد السارق فقال : « فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه » فلو كان مثله : ما غاير الحكم فيهما .

(٢٨) انظر : احكام القرآن ١/٢٠٠ .

(٢٧) انظر : تفسير القرطبي ٦/١٧٤ .

وكذلك السارق والمحارب ،
 - والمنصوص عليه : في السارق
 والمحارب ، وفي رواية ابي الحارث ،
 واحمد بن حنبل - اذا تاب قبل
 ان يقدر عليه : لم يقطع وقد نقل
 الميموني عنه لفظين في الزاني ،
 فقال : اذا اقر أربع مرات ثم تاب
 قبل ان يقام عليه الحد : تقبل
 توبته .

فاذا كان الامر كذلك - أي ان
 القائلين بسقوط الحد بالتوبة :
 يعنون من ذلك ما كان قبل التراجع -
 فائنا - حينئذ - لا نجد خلافا بين
 الفقهاء في هذه المسألة . وذلك لأن
 الذين يقولون بعدم سقوط الحد
 بالتوبة : متفقون في انها تسقط ،
 قبل التراجع . فالكاساني : وهو من
 القائلين بعدم سقوط الحد بالتوبة
 يقول (٣٣) : « وكذلك السرقة
 الصغرى ، اذا تاب السارق قبل ان
 يظفر به ، ورد المال الى صاحبه :
 يسقط عنه الحد » وفي بعض نصوص
 المالكية ، ما يفيد ذلك - ايضا - مع
 انهم لا يقولون بسقوط الحد بالتوبة .
 فقد قال ابن عرفه (٣٤) : « وينبغي
 عدم رفعه للامام حيث تاب وحسنت
 حاله » .

وهكذا لم يعد في المسألة خلاف
 يذكر .

فهذه الادلة ذهب هذا الفريق
 من الفقهاء الى عدم سقوط الحد عن
 السارق بالتوبة .

قال الخرشي (٢٩) : « ولا يسقط
 حد السرقة بالتوبة ، ولا بالعدالة ،
 وان طال زمانهما » وأضاف العدوي
 - في حاشيته (٣٠) - : « لأن السارق
 بمثابة الزنديق ، فلا تمنع توبته
 الحد » .

تضييق دائرة الخلاف في هذه المسألة :

يكاد الخلاف في هذه المسألة :
 أن يكون خلافا صوريا . وذلك ، لأن
 أكثر النصوص - عند الفريقين - في
 هذه المسألة ، لم تشر صراحة الى
 وقت اعتبار التوبة : هل هو قبل
 التراجع ، أم بعده ؟

بل على العكس : فان بعض هذه
 النصوص : يفيد ان وقت اعتبار
 ذلك ، هو : ما قبل التراجع . فقد
 جاء في الاحكام السلطانية لهماوردي ،
 ما نصه (٣١) : « اذا تاب الزاني بعد
 القدرة عليه : لم يسقط عنه الحد ،
 ولو تاب قبل القدرة عليه ، يسقط
 الحد » .

وجاء في كتاب الاحكام السلطانية
 لابن يعلي (٣٢) : « ولو تاب الزاني
 قبل القدرة عليه : سقط عنه الحد ،

(٢٩) انظر : شرح الخرشي ١٠٣/٨ .

(٣٠) انظر : حاشية العدوي على الخرشي ١٠٣/٨ .

(٣٢) انظر : ص ٢٦٦ .

(٣١) انظر : الاحكام السلطانية ص ٢٢٥ .

(٣٤) انظر : حاشية الموسوي ٣٤٧/٤ .

(٣٣) انظر : بدائع الصنائع ٩٦/٧ .

أما إذا أخذنا بظواهر النصوص التي استدل بها القائلون بسقوط الحد بالتوبة : فإنا نجد فيها شيئا من الإيحاء إلى أن التوبة تسقط الحد سواء كان ذلك قبل الترافع أو بعده . كاستدلالهم بمثل قوله عليه الصلاة والسلام - في حديث ما عر : « ألا تركتموه » .

وحينئذ نأتي على أدلتهم مناقشين، فنقول :

مناقشة أدلة الفريق الأول :

لم تسلم أدلة القائلين بسقوط الحد بالتوبة من الكلام - إجمالا - : فحديث علقمة بن وائل ، لا يصح . لأنه من طريق سماك بن حرب - وهو ضعيف (٣٥) . أما حديث وائلة بن الأسقع ، فقد جاء من طريق فيها - ليث بن سعد - وليس بالقوي (٣٦) . وعلى فرض صحته ، فهو محمول على أن المراد بالحد - في الحديث المذكور - معصية من المعاصي الموجبة للتعزير . لأنها لو كانت موجبة لحد : لم تسقط بالصلاة ، كما قال النووي (٣٧) .

وحكى القاضي عياض - عن بعضهم (٣٨) - : أن المراد بالحد هنا ، هو الحد المعروف ، وإنما لم يحده ، لأنه لم يفسر موجب الحد ، ولم يستفسر النبي - صلى الله عليه وسلم - أيثارا لجانب الستر .

وقال الخطابي - في هذا الحديث (٣٩) - : « هذا الرجل لم يفصح بأمر يلزمه به إقامة الحد عليه ، فلعله أصاب صغيرة ظنها كبيرة توجب الحد . فلم يكشفه النبي - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك . لأن موجب الحد ، لا يثبت بالاحتمال . وإنما لم يستفسره : أما لأن ذلك قد يدخل في التجسس المنهي عنده ، وأما أيثار للستر . ورأى أن في تعرضه لإقامة الحد عليه : ندما ورجوعا ، وقد استحبه العلماء ، تلقين من أقر بموجب الحد بالرجوع عنه ، أما بالتعريض ، وأما باوضح منه . ليدرا عنه الحد .

ونقل الحافظ بن حجر عن بعض المحدثين قولهم (٤٠) : « إن في هذا

(٣٥) انظر : نصب الراية ٢٧٢/٣ .

(٣٦) انظر : نيل الأوطار ٢٦٧/٧ .

(٣٧) انظر : شرح مسلم للنووي .

(٣٨) انظر : فتح الباري ١٠٩/١٢ - الطبعة الأولى .

(٣٩) انظر : معالم السنن ٣٨٤/٣ .

(٤٠) انظر : فتح الباري ١١٠/١٢ - الطبعة الأولى .

الحديث ثلاث مسالك : احدها ، ان الحد ، لا يجب الا بعد تعيينه ، والاصرار عليه من العقوبة .

الثاني : ان ذلك يختص بالرجل المذكور في القصة . والثالث : ان الحد : يسقط بالتوبة .

فلما وقع الاختلاف في تفسير الحد : سقط الاحتجاج به .

وأما قياسهم عذاب الدنيا على عذاب الآخرة . فانه لا ملازمة بين الاثنين : اذ لا دليل عليه من كتاب ، او سنة ، او إجماع . بل ان كثيرا من المعاصي : ليس فيها حد في الدنيا كالغصب - مثلا - فدل ذلك على اختلاف الحكمين ، كما يدل على عدم تعلق احكام الدنيا بأحكام الآخرة .

وأما قياسهم ، قوله تعالى : « فمن تاب من بعد ظلمه ، واصلح » على قوله : « الا الذين تابوا » فغير مسلم . لانه تعالى : لم يسقط الحد بالتوبة مطلقة ، وانما قيدها بقوله : « من بعد ظلمه » فدل ذلك على

ان التوبة المقصودة هنا ، هي التي تقع بعد اقامة الحد .

وعلى هذا : فان الراجح ما ذهب اليه القائلون بعدم سقوط الحد بالتوبة لقوة ادلتهم ، ولانه ادعى الى اقامة العدل ، واطهر في تحقيق الردع والزجر ، لان اسقاط الحد بالتوبة يؤدي الى تعطيل الحدود . حيث لا يعجز السارق عن ادعائها .

جاء في كتاب حجة الله البالغة ، ما نصه (٤١) : « ان المقر على نفسه بالزنا ، المسلم نفسه لاقامة الحد : تائب . والتائب : كمن لا ذنب له ، فمن حقه ان لا يحد . لكن هنا وجوه مقتضية لاقامة الحد عليه - منها ، انه لو كان اظهار التوبة والاقرار : درءا للحد ، لم يعجز كل زان أن يحتال اذا استشعر بمؤاخذة الامام بان يعترف فيندريء عنه الحد . وذلك مناقضة للمصلحة ، ومنها : ان التوبة لا تتم الا أن يعتضد بفعل شساق عظيم ، لا يتأتى الا من مخلص . ولذلك قال النبي - صلى الله عليه وسلم - في ما عر لما اسلم نفسه للرجم : « لقد تاب توبة لو قسمت بين امة محمد لوسعتهم » .